التكامل الوظيفى بين العاملين بمحاكم الأسرة لمواجهة المشكلات الأسرية من منظور الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية

Functional Integration between Employees of Family Courts to face Family Problems from the Perspective of Generalist Social Work Practice

تاريخ التسليم ٢٠٢١/٥/١٥

تاريخ الفحص ٢٠٢١/٥/٢٢

تاريخ القبول ٢٠٢١/٦/١

إعداد

عبد العزيز عبد الرحيم عبد الحكيم

المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية
العدد الرابع عشر المجلد الأول يونيو ٢٠٢١م

التكامل الوظيفى بين العاملين بمحاكم الأسرة لمواجهة لمشكلات الأسرية من منظور الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية

اعداد وتنفيذ
عبد العزيز عبد الرحيم عبد الحكيم

الملخص:

تركزت اهداف الدراسة الحالية فى تحديد المشكلات الاسرية المطروحة بمحكمة الاسرة وصور التكامل الوظيفي بين العاملين بمحكمة الاسرة لمواجهة تلك المشكلات، كما سعت الدراسة الحالية للاجابة على تساؤلين وهما ما المشكلات الاسرية بمحكمة الاسرة وما صور التكامل الوظيفي بين العاملين بمحكمة الاسرة لمواجهة تلك المشكلات. وتنتمى هذه الدراسة الى الدراسات الوصفية واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعى الشامل لجميع العاملين بمحكمة الاسرة بقطاع محاكم جنوب اسيوط بمحافظة اسيوط، وطبقت الدراسة على عينة بلغ عددها (٦٧) مفردة، تم استخدام استمارة استبيان مطبقة على جميع العاملين بمحكمة الاسرة فى الفترة الزمنية من ٢٠٢١/٢/٥م الى ٢٠٢١/٣/٥م، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج واهمها ارتفاع نسبة المشكلات الاسرية المطروحة للحل داخل محكمة الاسرة ووجود قوة نسبية متوسطة للتكامل الوظيفي بين العاملين بالمحكمة من اجل مواجهة تلك المشكلات الاسرية المتعددة، وأوصت الدراسة بضرورة توفير البنية الاساسية البشرية والفنية والمادية والتكنولوجية لتعزيز التكامل الوظيفي بين العاملين بمحكمة الاسرة من اجل مواجهة افضل للمشكلات الاسرية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الوظيفي، محكمة الأسرة، العاملين بمحكمة الأسرة، المشكلات الاسرية.

Functional Integration between Employees of FamilyCourts to face Family Problems from the Perspectiveof Generalist Social Work Practice

Abstract

The objectives of the current study focused on identifying family problems raised in the Family Court and pictures of functional integration between employees of the Family Court to face these problems, and the current study sought to answer two questions, namely, what are the family problems in the Family Court and what are the forms of functional integration between employees of the Family Court to face those problems. This study belongs to descriptive studies, and the study relied on a comprehensive social survey methodology for all employees of the Family Court in the South Assiut Courts Sector in Assiut Governorate, and the study was applied to a sample of (67) single. A questionnaire form applied to all employees of the Family Court was used in the period of time from 5 2/2/2021 AD to 3/5/2021 AD, and the study reached a set of results, the most important of which is the high percentage of family problems proposed for solution within the family court and the presence of moderate relative strength for functional integration among the court's workers in order to face these multiple family problems, and the study recommended the necessity of providing the basic structure Human, technical, material and technological to enhance functional integration between family court workers in order to better face family problems.

Key words: functional integration, family court, family court workers, family problems.

.

أولا : مشكلة الدراسة:

تعد قضية المحافظة علي التماسك الأسري مطلباً أساسياً وحيوياً لأى مجتمع حيث أن التماسك الأسرى له التأثير الايجابي علي الأسرة والنهوض بها خاصة أن العديد من الدراسات أكدت علي ان المشكلات الأسرية التي تصل الي مرحلة الطلاق تكمن خطورتها في تأثيرها السلبي علي الأبناء، حيث وجد ان أبناء الأسر التى تعانى من التفكك الأسرى أكثر تعرضا لارتكاب جرائم المخدرات، ومنها يكون الفرد شخصاً مدمناً ومرتكباً لجرائم الإدمان، وتعرضهم الى الانحراف (العقيدى، ٢٠٠٨، ص ٥٦). وتعد مهنة الخدمة الاجتماعية احدي المهن التي تساعد المجتمع في مواجهة مشكلاته وتكامل وتنمية قدرتهم ومساعدة النظم الاجتماعية علي قيامهم بأدوارهم وكذلك ايجاد نظم جديدة تظهر الحاجة الملحة اليها، كما يشترك الاخصائيون الاجتماعيون مع المتخصصين الذين يعملون معاً علي التعامل لمنع المشكلات الاجتماعية ومساعدة الناس علي تحسين قدتهم وادارة شئون حياتهم اليومية وهذا التعاون مشترك بين الاخصائي الاجتماعين والتخصصات الأخرى هو اتجاه سائد في المجتمع الحديث يطلق عليه العمل الفريقي او التكامل الوظيفي (الجوهري وعبد المحسن، ١٩٩١، ص ٢٨). ولقد سعت الدولة فى مصر جاهدة للحفاظ على هذا الكيان الاسرى من خلال إنشاء محاكم الاسرة التى تقدم يد العون فى تقديم رسالتها داخل المجتمع وتعد محكمة الاسرة ومكاتب تسوية المنازعات الاسرية من احدث المؤسسات التى تعطى لقضايا النزاعات الاسرية والاحوال الشخصية للأسرة المصرية اهتماما كبيرا والتى استعانت فى عملها ولأول مرة بالخبراء القانونيين والنفسيين بالإضافة الى الاخصائيين الاجتماعيين كعناصر اساسية، وذلك من خلال التكامل الوظيفى وتعد محكمة الاسرة كيانا صديقا للاسرة يتم من خلالها مساعدة الاسرة فى حل المنازعات الاسرية منظور قانونى اجتماعى. وتضم جميع التخصصات المتعلقة بأحوال الاسرة فى اطار محكمة الاسرة التى تضم فريق نفسى واجتماعى متخصص يكون احدهم على الاقل من النساء, بهدف حماية الاسرية من التفكك والانهيار (المجلس القومى للطفولة والامومة، ٢٠٠٤، ص ٢). إن تكامل جهود العاملين داخل محاكم الاسرة يعد أمراً ضرورياً فى معظم مناشط العمل فى المحكمة، فإنه يصبح أكثر ضرورة عندما يتعلق الأمر بحياة الإنسان وإستقرار المجتمع، فالجهود المحاكم مهما بلغت فى مستواها من الناحيتين البشرية والتقنية تظل عاجزة عن تحقيق مستوى مقبولاً فى مواجهة المشكلات الاسرية المجتمعية ما لم تسندها جهود العاملين تعزز فاعليتها، ولهذا يعد التكامل الركيزة الأساسية التى تُبنى عليها نجاح عمليات المواجهة فلا يمكن تصور أداء كل العاملين أو جهاز دون النظر إلى دور الأجهزة والمنظمات الأخرى (سالم، ٢٠٠٧، ص ٧). ومن ثم فإن بؤرة اهتمام الخدمة الاجتماعية على التكامل الوظيفي للأخصائيين الاجتماعيين العاملين فى محاكم الاسرة يجب أن تتفق مع التكامل بين العاملين في المحاكم، بمعنى أن التكامل الوظيفي يجب أن تركز أساسا على مشكلات واحتياجات العملاء، وفى هذا الإطار تتدرج من الوحدات الصغرى إلى الوحدات الكبرى مع التركيز على الموقف، ثم اختيار الاستراتيجية المناسبة للوصول للتكامل الوظيفي (Thompson, 2000, P 82). وهذا يطرح العديد من التساؤلات حول الأسس البنائية لهذا الفريق ومظاهر الفاعلية فى التكامل الوظيفى من قضايا العمل الفريقى التى هى مجال اهتمام الدراسة الحالية فى ضوء ماسبق تحددت مشكلة الدراسة والتى تتعلق بالتكامل الوظيفى والأسس البنائية للعاملين من الأخصائيين الأجتماعيين والنفسيين والقانونيين والمرتبطة بأدوارهم المهنية داخل المحكمة ومؤشرات الأداء الفعال للتكامل الوظيفى للعاملين بمحاكم الاسرة والصعوبات التى تحد من فاعلية التكامل بين العاملين فى محاكم الاسرة وذلك بهدف الوصول الى تصور مقترح من منظور الممارسة

العامة فى الخدمة الاجتماعية يمكن من خلاله زيادة أداء التكامل الوظيفى والتعاون بين العاملين داخل محاكم الاسرة لزيادة فعالية التخفيف من المشكلات والنزاعات الاسرية.

ثانياً- الدراسات السابقة:

(أ) الدراسات العربية: دراسة سالم (٢٠٠٠) والتى استهدفت التعرف على أهم المقومات العلمية والمهنية التي تتوافر لدى الإخصائى الأجتماعى الذى يعمل فى إطار محاكم الاحوال الشخصية وذلك للوصول إلى تصور لبرنامج تدريبى مقترح لزيادة الكفاءة وتنتمى هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية باستخدام المسح الإجتماعى بطريقة العينة، وقد طبقت الدراسة على عينة عشوائية قوامها ٣٠ عضوا قضائيا فى محاكم الأحوال الشخصية التابعة لوزارة العدل بمحافظة القاهرة الكبرى حيث لا تقل مدة الخبراء لديهم خمس سنوات، وأشارت نتائجها إلى شكل العلاقة بين القضاة والإخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والقانونيين والعاملين يجب أن تقوم على الثقة المتبادلة والمصارحة مع التعاون والحرص على أداء العمل بالصورة اللائقة, وان القضاة يرون أن هناك مجموعة من الأساليب ينبغى على الإخصائيين الإجتماعيين إتباعها لتقديم صورة واقعية واستمرار الكيان الاسرى. دراسة سالم (٢٠٠٤) والتى استهدفت تحديد نموذج تدريبى يستخدم فى الدورات التدريبية لإعداد الإخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والقانونيين العاملين فى محاكم الاسرة حيث يهدف هذا النموذج إلى تنمية وتطوير معارف التكامل الوظيفى للإخصائى الإجتماعى والنفسيين والقانونيين الذين يعملون فى محاكم الاسرة وكذلك تطوير برامج التدريب المتعلقة للتكامل الوظيفى بالمهارات الشخصية للعاملين فى حقل الأحوال الشخصية وتحويلها لخدمة أهداف الممارسة الميدانية، وتعد هذه الدراسة إحدى الدراسات الوصفية التحليلية باستخدام منهج المسح الإجتماعى بالعينة من خلال تصميم استمارة مقابلة للخبراء المتخصصين فى إعداد الإخصائى الإجتماعى والنفسى والقانونى بكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية وعلم النفس وكلية الحقوق وعددهم (١٠) أستاذ و(٢٠) أستاذ مساعد و(٧) مدرس واشارت نتاجها إلى برنامج تدريبى مقترح المؤشرات لإعداد الإعداد الإخصائيين الإجتماعين التدريبية والأبعاد الفنية التى يجب تقدمها للإخصائى الإجتماعى والنفسى والقانونى المرشحين للعمل بمحاكم الاسرة. دراسة سالم (٢٠٠٥): والتى استهدفت بلورة وتحسين التكامل الوظيفى للإخصائى الإجتماعى والنفسى والقانونى فى الممارسة المهنية بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية ومحكمة الأسرة من خلال التأهيل المهنى للعاملين بحاكم الاسرة وساعدتهم عل اكتساب المهارت والطرق الحديثة التىتساعد على الاضطلاع بالدور المهنى الراهن وبالصورة التى تحقق فلسفة إنشاء مكاتب تسوية المنازعات الأسرية ومحكمة الأسرة، وتقديم التصوير الملائم لمعالجة المشكلات المهنية والادارية التى تتعلق بالإخصائى الإجتماعى وكذلك فريق العمل الذى يعمل بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية ومحكمة الأسرة وتنتمى هذه الدراسة إلى دراسات بحوث التدخل المهنى باستخدام منهج دراسة ولقد تمثلت عينة الدراسة ومكاتب التسوية والعاملين بمحاكم الأسرة ومكاتب التسوية .وذلك فى اطار وزارة العدل والمركز القومى للدراسات القضائية. دراسة الدسوقى (٢٠٠٦): والتى استهدفت التعرف على دور الأخصائيين العاملين بمكاتب تسوية المنازعات لمواجهة النزاعات الزوجية بمحاكم الأسرة, وأهم المعارف والمهارات التى ينبغى توافرها فى الإخصائيين والوقوف على الصعوبات التى تواجه العاملين بمكاتب تسوية المنازعات ومترحاتهم لمواجهة تلك الصعوبات وتنتمى هذه الدراسة للدراسات الوصفية والتى تعتمد على منهج المسح الاجتماعى بنوعيه (الشامل والعينة) من خلال استمارة استبار للاخصائيين العاملين بمكاتب التسوية وعددهم (٧٧) إخصائيا واستمارة المبحوثين للأسر المتنازعة (الازواج والزوجات) وعددهم (٣٠٠) مفردة، واشارت

نتائجها إلى أن الإخصائيين العاملين بمكاتب التسوية يحتاجون إلى مزيد من الدورات التدريبية لإكسابهم مجموعة المعارف والمهارات التى تنقصهم وان التاثيرالسلبى للمحامين على أطراف النزاع يعد من أهم الصعوبات التى تواجه العاملين بمكاتب التسوية. دراسة مختار (٢٠١٠): وقد استهدفت تلك الدراسة التعرف علي طبيعة العلاقة بين الأخصائي وجماعة فريق العمل بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية، وتحديد الدور الفعلي للأخصائي الاجتماعي مع جماعة فريق العمل بالمكاتب المشار إليها وكذلك التعرف علي المهارات اللازمة للأخصائي الاجتماعي عند عمله مع جماعة فريق العمل بمكاتب تسوية لمنازعات الأسرية، وكذلك ايضاً التعرف علي أهم الأدوات والعمليات المهنية عند عمله مع جماعة فريق العمل الأسرية، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة المساهمة في توفير عملية الوساطة بين إطراف النزاع لتسوية النزاع بينهم وحل مشكلاتهم وكذلك المشاركة في تعديل اتجاهات الأقارب المؤثرين بصورة سلبية علي إطراف النزاع والتسجيل المهني لمراحل عمليات التسوية التى تتم بالمكتب وكتابة التقرير النهائي والمشاركة في تحديد، وتحليل وتفسير أسباب النزاع للوصول إلى تقدير الموقف الذي يساعد في حل المشكلة ويكون ذو تأثير ايجابي في حل المشكلة.

(ب) الدراسات الاجنبية: دراسة (1991) Deanبعنوان ضغوط الوظيفة والرضا الوظيفى تحليل العوامل المساعدة للمستشارين فى المحاكم المختصة بالأسرة والمتمثل فى التوفيق بين افراد الاسرة,حيث يحاول الإخصائىالإجتماعىوالنفسىوالقانونى التدخل للقضاء على المنازعات بين افراد الأسرة ومساعدتها على اعادة بنائها مرة اخرى ومحاولة تقديم الخدمات للمطلقين والمطلقات واشارت نتائجها إلى دخول فريق العمل فى محكمة الأسرة كان له تأثير كبير على فض المنازعات حيث كان فريق العمل بمثابة دليل ومرشد حقيقىوعملى للأسرة. دراسة Graham (1997) بعنوان دليل بحث علمى اجتماعى, قانون وتدريب وخيارات فى محكمة الاسرة فى استراليا، واستهدفت الدراسة إثبات وتحليل الوقائع الاجتماعية الموجودة فى استراليا بمحكمة الأسرة وضرروه وجود الاخصائى الاجتماعى بمحكمة الأسرة باعتباره المهنى الدارس للعلوم الاجتماعية الانسانية ولان الواقع الاجتماعى يؤثر على الأسرة فى معظم مشاكلها التى ترفع لمحاكم الأسرة، واشارت نتائجها إلى أن القضاء يعتمدون على الحقائق الاجتماعية دون الرجوع إلى أساس علمى وعلى أبحاث غيرمعروفة, ويعتمدون على معتقداتهم الاجتماعية ,وأن معظم القضاة غير دراسين للعلوم الاجتماعية فهم يطلعون على نتائج أبحاث فى الجرائد أو من أماكن أخرى غير معروفة المصدر, واكدت على انه لابد من وجود فريق عمل متكامل للعمل فى محاكم الأسرة لبحث قضايا الأسرة على اساس علمى وليس على افكارواراء القضاة بمفردهم. دراسة Tomas (2000) بعنوان تحليل فريق عمل محكمة الأسرة بمدينة نيويورك وتأثيراتها على تنفيذ قرار ١٩٩٤ الخاص بحماية الأسرة والتدخل للقضاء على العنف الأسرى، واستهدفت هذه الدراسة معرفة مدى تأثير تنفيذ القانون الجديد قانون ١٩٩٤ الخاص بحماية الأسرة والتدخل للقضاء على العنف والمنازعات الأسرية وأشارت نتائجها من خلال اختبار الفروض الأساسية التى قامت عليها هذه الدراسة إلى: أن النتائج النهائية فى قضايا العنف داخل محكمة الاسرة لن تتغير على الرغم من وجود عقوبات صارمة فى القانون الجديد. أنه يتم ممارسة الوساطة فى ضوء ثقافة محكمة الاسرة من خلال فريق العمل محكمة الاسرة (المحامين والقضاة والاخصائيين الإجتماعيين والنفسيين والقانونيين) فهم يعملون معا لتحقيق هدف محكمة الأسرة بدقة وحل القضايا المنظورة بفاعلية. ان الرغبة فى تسوية الخلافات للقضايا لم يظهر تأثيرها بصورة قوية إلا بعد صدور القانون. أن لفريق العمل أفكار سياسة واتجاهات مختلفة نحو القضايا المطروحة والمتعامل معها ولكنها ليس لها تأثير على نتائج القضية ومع

ذلك فان الأفكار السياسية لفريق العمل تتعلق بقيمة وكفاءة كل ما هو جديد من الطريق العلاجية الفعالة فى التعامل مع المنازعات الأسرية فى محكمة الأسرة. دراسة Melanie (2003) والتى اهتمت بتحليل وتحديد دور الوساطة من منظور محكمة الأسرة ومدى تاثيرة مع القضايا الأسرية بنيوزيلندا وأوضحت نتائج الدراسة ان دور الوسيط له اثر ايجابي في حل النزاع والمشكلات الأسرية وأشارت الدراسة بأهمية عملية الوساطة باعتبارها نموذجاً يتم الاعتماد عليه في تسوية النزاعات الأسرية بمحكمة الأسرة. دراسة Grey& Alan (2004) ولقد اشارت الدراسة الي أن مهنة الخدمة الاجتماعية يمكن أن تلعب دوراً مهماً فى الوساطة بمحكمة الأسرة، وتلعب أيضاً دوراً هاماً لمنع التدخل الخارجي المبكر مع الأسر وتوفير الدعم الذى أوصت به الحكومة، ويكون دور الأخصائى الاجتماعى فى الوساطة متمثلا فى محاولة الوصول بالأسر إلى حياة أكثر انسجاماً، والعلاقة بين الخدمة الاجتماعية والوساطة كافية لرسم وتحليل العمل من حيث النظرية والتطبيق.

(جـ) تعقيب على الدراسات السابقة: هناك دراسات ركزت على اهمية الإخصائى الإجتماعى مع التخصصات الأخرى وتوافر المقومات التى تزيد من فاعلية العمل الفريقى. ان روح العمل الفريقى تؤدى الى التكامل الوظيفى والتعاون المثمر الذى هو الأساس فى الوصول علاج المشكلات الأسرية بصورة جيدة. هناك دراسات ركزت على اهمية العمل الفريقى والتكامل والتعاون بين دور الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والقانونيين والقاضى وضورة استعانة القاضى بما يقدمه الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والقانونيين من تقارير حول القضايا المطروحة داخل محكمة الأسرة. هناك دراسات ركزت على اهمية العمل الفريقي والتكامل والتعاون بين الأخصائيين داخل المحكمة ومعرفة كل مختص منهم بدوره الفعلي ومدى التزامه به لان هذا الترابط يؤدى الى تحقيق الأهداف بصورة جيدة وواضحة.

(د) أوجه الإتفاق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية: تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فى ضرورة وأهمية التكامل الوظيفى بين العاملين فى مختلف مؤسسات ومنظمات الرعاية الاجتماعية وغيرها من خلال تكاتف جهود فريف العمل داخل تلك المؤسسات وذلك من اجل تقديم خدمات بشكل افضل.

(هـ) أوجه الإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية: وتختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فى ضرورة الإهتمام بتحسين التكامل الوظيفي بين العاملين بمحكمة الاسرة من اجل مواجهة والتخفيف من المشكلات الاسرية المتنوعة.

(و) أوجه إستفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة: وقد إستفاد الباحث من الدراسات السابقة ببعض النقاط الهامة التى ساعدته فى تحديد مشكلة الدراسة وصياغتها وتحديد أهداف الدراسة وإستنباط أهميتها والمفاهيم المرتبطة بها.

ثالثاً- تحديد مشكلة الدراسة:

ومن خلال السرد السابق لمدخل مشكلة الدراسة والدراسات السابقة نجد أن مشكلة الدراسة يمكن تلخيصها فى الرغبة فى تحديد أهم صور المشكلات الأسرية التى تتم مواجهتها ومحاولة حلها والتخفيف منها عن طريق فريق عمل متكامل كما ينبغى أن يتم تحديد أهم صور التكامل الوظيفى اللازمة لهذا الفريق من أجل ممارسة مهنية أفضل لمواجهة تلك المشكلات الأسرية بمحكمة الأسرة.

رابعاً- أهمية الدراسة:

١- إرتفاع نسبة المشكلات الأسرية وتنوعها فى الأونة الأخيرة داخل محاكم الأسرة حيث بلغت حالات الزواج (٩٢٧٨٤٤) وبلغت حالات الطلاق (٢٢٥٩٢٩) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩، ص ٨).

٢- أهمية أدوار كلاً من الأخصائي الاجتماعى والنفسي والقانونى كفريق عمل متكامل لتحقيق أهداف العملاء داخل محاكم الأسرة.

٣- تعزيز صور التكامل الوظيفى فى العمل القانونى وإكتساب مهارات المداومة عليه خبرات يؤدى إلى أداء أفضل وأيسر فى شأن تحقيق العدالة فى القضايا الأسرية المختلفة.

٤- أهمية استخدام أسلوب العمل الفريقى المتكامل بين العاملين داخل محاكم الأسرة لمواجهة المشكلات الأسرية.

خامساً- أهداف الدراسة:

١- تحديد صور المشكلات الأسرية التى يعمل التكامل الوظيفى بين العاملين بمحكمة الأسرة على مواجهتها.

٢- تحديد صور التكامل الوظيفي بين العاملين بمحاكم الأسرة لمواجهة المشكلات الأسرية.

سادساً- تساؤلات الدراسة:

١- ما صور المشكلات الاسرية التى يعمل التكامل الوظيفى بين العاملين بمحكمة الأسرة على مواجهتها؟

٢- ما صور التكامل الوظيفي بين العاملين بمحاكم الأسرة لمواجهة المشكلات الأسرية؟

سابعاً- مفاهيم الدراسة:

١. التكامل الوظيفي: التكامل هو إرساء وتنظيم مجموعة من العلاقات بين أعضاء التنظيم بحيث تكفل التنسيق بينهم فى كل متكامل، كما ينظر إليه على أنه "المحافظة على درجة عالية من العلاقات المتبادلة بين مكونات النظام وتحقيق التعاون بين وحداته" (عطوى، ٢٠٠١، ص٤٣). كما يعرف التكامل بانه تضافر الجهود المختلفة وتحقيق التعاون بينها حيث تسعى فى مجموعها الى تحقيق الهدف المشترك بينهم (عبدالفتاح، ١٩٩٦، ص ٦٠). كما يشير أيضاً إلى تساند الأنساق الفرعية المكونة للنسق وظيفياً بحيث يؤدى ذلك فى مجموعه الى تحقيق الاهداف الرئيسية لهذا النسق (مرعى وآخرون، ١٩٩٣، ص١٤٠). وتحددت أبعاد التكامل فى اربعة ابعاد وهى كالتالى: التنسيق والتعاون والتبادل والاتصال (رشوان، ٢٠٠٥، ص١٠١٣). ويمكن تعريف التكامل الوظيفي إجرائياً طبقاً للدراسة الحالية كالتالي: التعاون بين العاملين داخل محاكم الاسرة وكذلك بين الوحدات المختلفة داخل المحكمة من أجل توحيد الجهود فى مواجهة المشكلات الاسرية، الإتصال الفعال بين القيادات داخل المحاكم الاسرة فى كل مراحل وخطوات العمل لمواجهة المشكلات الاسرية، القيام بالتنسيق فى خطوات العمل المختلفة بين مختلف العناصر المتعارضة وتوحيدها من أجل الاستفادة من جميع الخدمات المقدمة لمواجهة المشكلات دون حدوث تضارب فى تقديم الخدمات وذلك فيما بين فريق العمل، الإعتماد المتبادل فيما بين العاملين داخل محكمة الاسرة من أجل تبادل المنافع والخبرات الفنية والبشرية فى سبيل مواجهة المشكلات الاسرية.

٢. محكمة الاسرة: هى محكمة قانونية تستمع للقضايا التى تختص بالنزاعات بين أفراد الأسرة مثل الطلاق والعنف الأسرى والوصاية على الاطفال وأداء الالتزمات المادية لأفراد الأسرة وتختص محكمة الأسرة بكثير من السلطات القضائية (السكرى، ٢٠٠١، ص ٦١). محكمة الأسرة هي محكمة تنعقد للبت في المسائل وإصدار قرارات فيما يتعلق بقانون الأسرة، مثل حضانة الأطفال. وتعتبر محاكم الأسرة بيئات قانونية تتعامل بشكل رئيسي مع المسائل الحقانية المفوضة لها من محكمة الاختصاص الأصيل مثل المحكمة العليا، وتنظر محاكم الأسرة جميع القضايا المتعلقة بالعلاقات الأسرية والمنزلية ويمكن لمحاكم الأسرة أيضًا إصدار قرارات بشأن قضايا الطلاق (البسيوني، ٢٠٠٥، ص ٤٦). هى هيئة قضائية تنظر في المشاكل الزوجية وتقوم بعرضها علي مكتب تسوية المنازعات الذي

يتألف من أخصائي اجتماعي ونفسي وقانوني بالإضافة إلي مدير المكتب لحل المشاكل بين الزوجين ودياً (البكري، ٢٠٠٧، ص ٦٥).

٣. المشكلات الاسرية: عرض لاضطراب أسرى ويظهر بين كلا من الزوجين آو بين احدهما في علاقته مع إفراد الأسرة في صوره من صور الصراع والمشاحنات وسوء الاتصال والعلاقات السيئة والتفاعل الغير الايجابي (علي وآخرون، ٢٠١٠، ص ١٢٦). وتعرف أيضا بأنها حالهة من الاختلال الداخلي والخارجي الناجم عن وجود نقص في اشباعات الفرد او الأسرة ككل مما يؤدى إلى أنماط سلوكية تتنافي مع الأهداف المجتمعية ولا تسايرها (رمضان، ٢٠٠٧، ص ٣٧). كما تعرف بأنها جو من العلاقات السيئة التى تسود الأسرة بسبب النقص في التكامل العاطفي فيضيق كل من الزوجين مما يؤدى الي الفشل في تحقيق التواصل الجيد بين الزوجين (منصور، ١٩٩٢، ص ٤١٣). ويمكن تعريف المشكلات الاسرية إجرائياً طبقاً للدراسة الحالية كالتالي: هى عرض لإضطراب أسري يظهر بين كلاً من الزوجين، يظهر هذا النزاع في العلاقات والتعامل مع إفراد الأسرة بعضها مع البعض، هذا النزاع يحدث نتيجة وجود خلل داخلي او خارجي ناجمعن وجود نقص في إشباع الاحتياجات، يؤثر هذا النوع علي أداءالأسرة لدورها تجاه أفرادها مما يعرضها لكثير من المشكلات، تظهر مشكلات متعددة منها العنف ضد الزوجات حيث تتعد أشكاله منه العنف البدني كالضرب والكى بالنار، والعنف النفسي مثل السخرية والاستهزاء والنقد الشديد وخاصة امام الغرباء، والعنف الاقتصادي مثل الاستيلاء علي مرتبها الزوجة والبخل الشديد للزوج.

ثامناً- الاجراءات المنهجية للدراسة.

نوع الدراسة: انطلاقاً من مشكلة الدراسة وإتساقاً مع أهدافها تم تحديد نوع الدراسة دراسة وصفية تستهدف ووصف وتحليل التكامل الوظيفي للعاملين بمحاكم الاسرة في مواجهة المشكلات الاسرية من خلال المعلومات ثم تحليلها واستخلاص النتائج.

منهج الدراسة: تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بطريقة الحصر الشامل لأنه مناسب للدراسات الوصفية، حيث يتم تطبيق المسح الاجتماعي الشامل للأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والقانونيين العاملين بمحاكم الاسرة بمحافظة اسيوط.

مجالات الدراسة: المجال البشري: الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والقانونيين العاملين بمحكمة جنوب اسيوط وبلغ عددهم (٦٧) مفردة.

المجال المكاني: وقد وقع اختيار الباحث على محاكم الاسرة بمحكمة جنوب اسيوط الابتدائية وذلك لعدة أسباب ومنها: حيث ان الباحث يعمل بمحكمة ديروط ولوجود مشكلات اسرية يقوم التكامل الوظيفي بمواجهتها. المجال الزمني: وهو فترة تطبيق الأداة البحثية للدراسة ميدانياً بمحاكم الأسرة بالتعاون مع فريق عمل من الزملاء الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والقانونيين العاملين بمحكمة جنوب أسيوط في الفترة من (٢٠٢١/٢/٥م) إلى (٢٠٢١/٣/٥م).

أدوات الدراسة: في هذه الدراسة تم إستخدام أداة بحثية فرضتها طبيعة المنهج المستخدم ونوع الدراسة وأهداف الدراسة وهي: إستمارة إستبيان لصور التكامل الوظيفي بين العاملين بمحكمة الأسرة لمواجهة المشكلات الأسرية.

وفيما يلي عرض مختصر لخطوات إعداد الأداة وذلك على النحو التالي:

أ- المرحلة التمهيدية: وفي هذه المرحلة قام الباحث بالرجوع إلى مجموعة من الدراسات السابقة المتصلة بدراسته وقام بالإطلاع على الإستمارات والمقاييس الخاصة بهذه الدراسات وإستفاد منها في الحصول على بعض المتغيرات المتصلة بموضوع الدراسة.

ب- مرحلة صياغة أسئلة الإستمارة المبدئية: وفي هذه المرحلة قام الباحث بصياغة أسئلة الإستمارة في صورتها المبدئية وقد إشتملت على (١٢) سؤالاً، وقد تضمنت الأبعاد التالية: البيانات الأولية للعاملين بمحكمة الأسرة، صور المشكلات الأسرية بمحكمة الأسرة، صور التكامل الوظيفي بين العاملين بمحكمة الأسرة.

جـ- مرحلة التأكد من صدق الإستمارة: إعتمد الباحث في إجراء صدق الإستمارة على الأتي:

النوع الأول- صدق المحتوى: ولتحقيق هذا النوع من الصدق قام الباحث بالآتي: الإطلاع على الكثير من الكتابات والدراسات العلمية التي تحدثت عن التكامل الوظيفي بين العاملين بمختلف المجالات، تم التوصل إلى جوانب الإتفاق بين وجهات النظر التي تحدثت عن التكامل الوظيفي بين العاملين بمحكمة الأسرة، تم التعبير عن كل صورة من صور التكامل الوظيفي بأسئلة تضمنتها إستمارة الإستبيان.

النوع الثاني- الصدق الظاهري: والذي تم التحقق منه من خلال عرض إستمارة الإستبيان على مجموعة من السادة المحكمين وعددهم (٢٠) عشرون من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان وجامعة أسيوط والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ، وفي ضوء ملاحظاتهم قام الباحث بتعديل وإعادة صياغة وإضافة وحذف بعض الأسئلة من الإستمارة.

د- مرحلة التأكد من ثبات الإستمارة: ولحساب ثبات إستمارة العاملين بمحكمة الأسرة إستخدم الباحث طريقة إعادة الإختبار"Test- Retest": للتأكد من أن الإستمارة تعطى النتائج نفسها أو متقاربة إذا تكرر التطبيق، حيث قام الباحث بتطبيق الإستمارة على عدد (١٠) من العاملين بمحكمة الأسرة ثم قام الباحث بتطبيق الإستمارة على العينة نفسها مرة أخرى بعد مرور (١٥) يوماً ثم تم جمع درجات المبحوثين في الإختبار الأول والثاني وتصحيح وحساب معاملات الإرتباط فيما بين درجات المبحوثين في التطبيقين، وذلك بإستخدام معامل الإرتباط "سبيرمان-براون" وبإستخدام برنامج "spss" أوضح أن نتيجة ثبات إستمارة الأخصائيين الاجتماعيين حيث بلغت (٠.٨١٩).

جدول (١) يوضح قيم معاملات الثبات لأبعاد إستمارة العاملين بمحكمة الأسرة

م	المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات (سبيرمان-براون)	مستوى الدلالة
١	صور المشكلات الأسرية.	٨	٠.٨١١	٠.٠١
٢	صور التكامل الوظيفي بين العاملين بمحكمة الأسرة.	٣٢	٠.٨٣١	٠.٠١
٣	المعوقات التي تواجه تحقيق التكامل الوظيفي بين العاملين بمحكمة الأسرة.	٣٢	٠.٨١٣	٠.٠١
٤	المقترحات اللازمة لتلافى المعوقات التي تواجه تحقيق التكامل الوظيفي بين العاملين بمحكمة الأسرة.	٣٢	٠.٨٢١	٠.٠١
	الاستمارة ككل	١٠٤	٠.٨١٩	٠.٠١

أساليب التحليل الإحصائي: استخدام الباحث عدداً من الأساليب الإحصائية لتحليل وتفسير نتائج الدراسة، حيث يمكن الإشارة إلى أهم المعاملات الإحصائية التي استخدامات في الدراسة كالآتي: التكرارات والنسب المئوية ومجموع الأوزان والمتوسطات المرجحة والمتوسط الوزنى والترتيب النسبي، حساب القوة النسبية وقد تم وضع النسب الآتية لتحديد دلالة ومستوى القوة النسبية من خلال ثلاثة مستويات وهى

كالآتي (مستوى منخفض أقل من ٣٣.٣٣% - مستوى متوسط ما بين ٣٣.٣٣% حتى أقل من ٦٦.٦٧ %- مستوى مرتفع أعلي من ٦٦.٦٧%)، تصميم الاستجابات لعبارات الاستمارة طبقاً لتصميم ليكرت الثلاثي (نعم=٣) (إلى حد ما=٢) (لا=١)، معامل الارتباط سيبرمان براون لحساب معامل ثبات الاستمارة ومعامل الجذر التربيعى لحساب الصدق الذاتى للاستمارة.

تاسعًا- نتائج الدراسة.

جدول (٢) عينة الدراسة من العاملين بمحكمة الأسرة حسب النوع ن=٦٧

م	النوع	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	ذكر.	٤٨	%٧١.٦٥	١
٢	أنثي.	١٩	%٢٨.٣٥	٢
المجموع		٦٧	%١٠٠	

يتضح من هذا الجدول نوع عينة الدراسة من العاملين بمحكمة الأسرة، حيث بلغت نسبة (٧١.٦٥%) من عينة الدراسة من العاملين بمحكمة الاسرة من الذكور، في حين أن نسبة (٢٨.٣٥%) منهم من الإناث.

جدول (٣) عينة الدراسة من العاملين بمحكمة الأسرة حسب السن ن=٦٧

م	السن	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	أقل من ٢٥ عام.	٦	%٨.٩٥	٤
٢	من ٢٥ لأقل من ٣٥ عام.	٢١	%٣١.٣٥	٢
٣	من ٣٥ لأقل من ٤٥ عام.	٢٣	%٣٤.٣٣	١
٤	من ٤٥ عام فأكثر.	١٧	%٢٥.٣٧	٣
المجموع		٦٧	%١٠٠	

يتضح من هذا الجدول اعمار عينة الدراسة من العاملين بمحكمة الأسرة، حيث جاء فى الترتيب الاول بنسبة (٣٤.٣٣%) من العاملين بمحكمة الاسرة عينة الدراسة فى الفئة العمرية (من ٣٥ لأقل من ٤٥ عام.)، وجاء فى الترتيب الثانى بنسبة (٣١.٣٥%) من العاملين بمحكمة الاسرة عينة الدراسة فى الفئة العمرية (من ٢٥ لأقل من ٣٥ عام)، وجاء فى الترتيب الثالث بنسبة (٢٥.٣٧%) من العاملين بمحكمة الاسرة عينة الدراسة فى الفئة العمرية (من ٣٥ لأقل من ٤٥ عام)، وجاء فى الترتيب الرابع والاخير بنسبة (٨.٩٥%) من العاملين بمحكمة الاسرة عينة الدراسة فى الفئة العمرية (أقل من ٢٥ عام).

جدول (٤) عينة الدراسة من العاملين بمحكمة الأسرة حسب المؤهل العلمي ن=٦٧

م	المؤهل الدراسي	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	بكالوريوس خدمة اجتماعية.	١١	%١٦.٤١	٢

٢	دراسات عليا خدمة اجتماعية.	٨	%١١.٩٤	٥
٣	ليسانس اداب علم اجتماع.	٤	%٥.٩٧	٨
٤	دراسات عليا اداب علم اجتماع.	٦	%٨.٩٦	٧
٥	ليسانس أداب علم نفس.	٩	%١٣.٤٣	٤
٦	دراسات عليا اداب علم نفس.	١٢	%١٧.٩٢	١
٧	ليسانس حقوق.	٧	%١٠.٤٤	٦
٨	دراسات عليا حقوق.	١٠	%١٤.٩٣	٣
المجموع		٦٧	%١٠٠	

يتضح من هذا الجدول المؤهل الدراسى لعينة الدراسة من العاملين بمحكمة الأسرة، حيث جاء فى الترتيب الاول نسبة (١٧.٩٢%) من عينة الدراسة من العاملين بمحكمة الاسرة من حملة (دراسات عليا اداب علم نفس)، في حين جاء فى الترتيب الثانى بنسبة (١٦.٤١%) من عينة الدراسة من العاملين بمحكمة الاسرة من حملة (بكالوريوس خدمة اجتماعية)، وجاء فى الترتيب الثالث بنسبة (١٤.٩٣%) من عينة الدراسة من العاملين بمحكمة الاسرة من حملة (دراسات عليا حقوق.)، وجاء فى الترتيب الرابع بنسبة (١٣.٤٣%) من عينة الدراسة من العاملين بمحكمة الاسرة من حملة (ليسانس أداب علم نفس)، وجاء فى الترتيب الخامس بنسبة (١١.٩٤%) من عينة الدراسة من العاملين بمحكمة الاسرة من حملة (دراسات عليا خدمة اجتماعية.)، وجاء فى الترتيب السادس بنسبة (١٠.٤٤%) من عينة الدراسة من العاملين بمحكمة الاسرة من حملة (ليسانس حقوق)، وجاء فى الترتيب السابع بنسبة (٨.٩٦%) من عينة الدراسة من العاملين بمحكمة الاسرة من حملة (دراسات عليا اداب علم اجتماع)، وجاء فى الترتيب الثامن والأخير بنسبة (٥.٩٧%) من عينة الدراسة من العاملين بمحكمة الاسرة من حملة (ليسانس اداب علم اجتماع).

جدول (٥) عينة الدراسة من العاملين بمحكمة الأسرة حسب الوظيفة بمحكمة الاسرة ن=٦٧

م	الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	خبير اجتماعي.	٢٩	%٤٣.٢٨	١
٢	خبير نفسي.	٢١	%٣١.٣٥	٢
٣	خبير قانوني.	١٧	%٢٥.٣٧	٣
المجموع		٦٧	%١٠٠	

يتضح من هذا الجدول الوظيفة الحالية لعينة الدراسة من العاملين بمحكمة الاسرة، حيث جاء فى الترتيب الاول بنسبة (٤٣.٢٨%) من عينة الدراسة من العاملين بمحكمة الاسرة ممن يعملون كخبير اجتماعي ، في حين جاء فى الترتيب الثانى بنسبة (٣١.٣٥%) من عينة الدراسة من العاملين بمحكمة الاسرة ممن يعملون كخبير نفسي ، وجاء فى الترتيب الثالث والأخير بنسبة (٢٥.٣٧%) من عينة الدراسة من العاملين بمحكمة الاسرة ممن يعملون كخبير قانوني

جدول (٦) توزيع عينة الدراسة من العاملين بمحكمة الاسرة حسب عدد سنوات الخبرة ن=٦٧

م	سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	أقل من ٥ أعوام.	٦	%٨.٩٥	٤
٢	من ٥ لأقل من ١٠ أعوام.	١٩	%٢٨.٣٥	٢
٣	من ١٠ لأقل من ١٥ عام.	٢٥	%٣٧.٣٢	١
٤	من ١٥ عام فأكثر.	١٧	%٢٥.٣٨	٣
المجموع		٦٧	%١٠٠	

يتضح من هذا الجدول سنوات الخبرة لعينة الدراسة من العاملين بمحكمة الأسرة، حيث جاء فى الترتيب الاول بنسبة (٣٧.٣٢%) من عينة الدراسة من العاملين بمحكمة الأسرة ممن لديهم خبرة (من ١٠ لأقل من ١٥ عام)، في حين جاء فى الترتيب الثانى بنسبة (٢٨.٣٥%) من عينة الدراسة من العاملين بمحكمة الأسرة ممن لديهم خبرة (من ٥ لأقل من ١٠ أعوام)، وجاء فى الترتيب الثالث بنسبة (٢٥.٣٨%) من عينة الدراسة من العاملين بمحكمة الأسرة ممن لديهم خبرة (من ١٥ عام فأكثر)، وجاء في الترتيب الرابع والأخير بنسبة (٨.٩٥%) من عينة الدراسة من العاملين بمحكمة الأسرة ممن لديهم خبرة (أقل من ٥ أعوام.)

جدول (٧) صور المشكلات الاسرية ن=٦٧

م	صور المشكلات الاسرية	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
		نعم	الى حد ما	لا				
١	عدم القدرة على توفير المكان الملائم للمعيشة والسكن.	٣٤	٢٤	٩	١٥٩	٢.٣٧	٧٩.١٠ %	٨
٢	عدم القدرة علي تدبير تكاليف علاج الزوجة خلال فترة الحمل.	٣٩	١٧	١١	١٦٢	٢.٤١	٨٠.٥٩ %	٧
٣	سوء معاملة الزوج للزوجة سواء بالإهمال أو الضرب أو السب والإهانة.	٥٣	٤	١٠	١٧٧	٢.٦٤	٨٨.٠٥ %	٣
٤	مشكلة الطلاق بعد تفاقم الخلافات وإستحالة إستمرار الحياة	٥٨	١	٨	١٨٤	٢.٧٤	٩١.٥٤ %	١

	الزوجية.						
٥	مشكلة الخلع بعد إستحالة قدرة الزوجة على الإستمرار فى الحياة الزوجية.	٥٠	٨	٩	١٧٥	٢.٦١	٨٧.٠٦ %	٥
٦	مشكلة الوصاية وحضانة الأبناء.	٥٤	١	١٢	١٧٦	٢.٦٢	٨٧.٥٦ %	٤
٧	مشكلة النفقة وتحمل متطلبات وتكاليف المعيشة.	٥٥	٣	٩	١٨٠	٢.٦٨	٨٩.٥٥ %	٢
٨	مشكلة تنظيم مواعيد رؤية الأبناء.	٤٦	٨	١٣	١٦٧	٢.٤٩	٨٣.٠٨ %	٦
	مجموع الاوزان الكلى				١٧٢.٥			
	المتوسط المرجح الكلى					٢.٥٧		
	الدرجة النسبية الكلية						٨٥.٨٢ %	

١- يتضح من هذا الجدول أهم صور المشكلات الاسرية بمحكمة الأسرة، وذلك بقوة نسبيةقدرها(٨٥.٨٢%) وهى نسبة مرتفعة، ومجموع أوزان قدره (١٧٢.٥) ومتوسط مرجح قدره (٢.٥٧)، والتي جاءت عباراتها مرتبة حسب شدتها تنازليا كالاتي:

٢- جاء فى الترتيب الاول: " مشكلة الطلاق بعد تفاقم الخلافات واستحالة استمرار الحياة الزوجية وذلك بقوة نسبية قدرها (٩١.٥٤%) وبمجموع اوزان قدره (١٨٤) وبمتوسط مرجح قدره (٢.٧٤)، وقد يرجع هذا إلى عدم التفاهم بين الزوجين .

٣- جاء فى الترتيب الثانى: مشكلة النفقة وتحمل متطلبات وتكاليف المعيشة وذلك بقوة نسبية قدرها (٨٩.٥٥%) وبمجموع اوزان قدره (١٨٠) وبمتوسط مرجح قدره (٢.٦٨)، وقد يرجع هذا إلى تكاليف المعيشة وتحمل النفقات

٤- جاء فى الترتيب السابع: " عدم القدرة علي تدبير تكاليف علاج الزوجة خلال فترة الحمل." وذلك بقوة نسبية قدرها (٨٠.٥٩%) وبمجموع اوزان قدره (١٦٢) وبمتوسط مرجح قدره (٢.٤١)، وقد يرجع هذا إلى عدم تدبير تكاليف علاج الزوجة خلال فترة الحمل

٥- جاء في الترتيب الثامن والاخير: عدم القدرة على توفير المكان الملائم للمعيشة والسكن. " وذلك بقوة نسبية قدرها (٧٩.١٠%) وبمجموع اوزان قدره (١٥٩) وبمتوسط مرجح قدره (٢.٣٧)، وقد يرجع هذا إلى عد م توفير المكان الملائم للمعيشة والسكن

جدول (٨) صور الاتصال بين العاملين بمحكمة الاسرة ن=٦٧

	صور الاتصال	الاستجابات	مجموع	المتوسط	الدرجة	الترتيب

م		نعم	الى حد ما	لا	الأوزان	ط المرجح	النسبية	ب
١	يقوم العاملين بالإتصال مع باقي الأفراد المرتبطين بالمشكلة محل النزاع.	١٣	٣٤	٢٠	١٢٧	١.٨٩	٦٣.١٨ %	٥
٢	التواصل المستمر بين العاملين للإلمام بالقوانين والتشريعات الخاصة بمحاكم الأسرة.	١١	٣٩	١٧	١٢٨	١.٩١	٦٣.٦٨ %	٤
٣	تواصل العاملين لتحديد أسباب المشكلة من خلال العمل مع طرفى النزاع.	١٧	٣٣	١٧	١٣٤	٢.٠٠	٦٦.٦٦ %	٣
٤	قيام العاملين بالإتصال بالأسرة لإجراء البحوث الاجتماعية عنها.	٨	٣٨	٢١	١٢١	١.٨٠	٦٠.١٩ %	٨
٥	السرعة في إنهاء الإجراءات الروتينية المتعلقة بالأوراق الخاصة بالأسر المتنازعة.	١٩	٣٦	١٢	١٤١	٢.١٠	٧٠.١٤ %	١
٦	التواصل بين العاملين والأسر المتنازعة لتوضيح أهداف محكمة الأسرة.	١٠	٣٥	٢٢	١٢٢	١.٨٢	٦٠.٦٩ %	٧
٧	التواصل المباشر بين العاملين بمحكمة الأسرة وبين طرفى النزاع.	١٤	٤١	١٢	١٣٦	٢.٠٢	٦٧.٦٦ %	٢
٨	التواصل بين العاملين لمعرفة بالتشريعات الأسرية لمواجهة المشكلات الأسرية.	٩	٣٩	١٩	١٢٤	١.٨٥	٦١.٦٩ %	٦
	مجموع الاوزان الكلى				١٢٩.١٢٥			
	المتوسط المرجح الكلى					١.٩٢		
	الدرجة النسبية الكلية						٦٤.٢٤ %	

يتضح من هذا الجدول أهم صور الاتصال بين العاملين بمحكمة الاسرة لمواجهة المشكلات الاسرية، وذلك بقوة نسبية قدرها (٦٤.٢٤%) وهى نسبة متوسطة، ومجموع أوزان قدره (١٢٩.١٢٥) ومتوسط مرجح قدره (١.٩٢)، والتي جاءت عباراتها مرتبة حسب شدتها تنازليا كالاتى:

١- جاء فى الترتيب الاول: السرعة في إنهاء الإجراءات الروتينية المتعلقة بالأوراق الخاصة بالأسر المتنازعة وذلك بقوة نسبية قدرها (٧٠.١٤%) وبمجموع اوزان قدره (١٤١) وبمتوسط مرجح قدره (٢.١٠)، وقد يرجع هذا إلى إنهاء الإجراءات الروتينية المتعلقة بالأوراق الخاصة بالأسر المتنازعة.

١-جاء فى الترتيب الثانى: التواصل المباشر بين العاملين بمحكمة الأسرة وبين طرفى النزاع.وذلك بقوة نسبية قدرها (٦٧.٦٦%) وبمجموع اوزان قدره (١٣٦) وبمتوسط مرجح قدره(٢.٠٢)، وقد يرجع هذا إلى التواصل بين العاملين بمحكمة الأسرة وبين طرفى النزاع.

٢- جاء فى الترتيب السابع: التواصل بين العاملين والأسر المتنازعة لتوضيح أهداف محكمة أسرة وذلك بقوة نسبية قدرها (٦٠.٦٩%) وبمجموع اوزان قدره (١٢٢) وبمتوسط مرجح قدره (١.٨٢)، وقد يرجع هذا إلى تواصل بين العاملين والأسر المتنازعة لتوضيح أهداف محكمة الأسرة

٣- جاء في الترتيب الثامن والاخير: قيام العاملين بالاتصال بالأسرة لإجراء البحوث الاجتماعية عنها. وذلك بقوة نسبية قدرها (٦٠.١٩%) وبمجموع اوزان قدره (١٢١) وبمتوسط مرجح قدره (١.٨٠)، وقد يرجع هذا إلى اتصال العاملين بالأسرة لإجراء البحوث الاجتماعية

وتتفق نتائج هذا الجدول مع بعض نتائج الدراسات السابقة مثل دراسة دراسة حنان فوزى بدوى (١٩٩٦) التي تؤكد على مدى كفاءة وفاعلية مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية

جدول (٩) صور التعاون بين العاملين بمحكمة الاسرة ن=٦٧

م	صور التعاون	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
		نعم	الى حد ما	لا				
١	التعاون بين فريق العاملين بمحكمة الأسرة لمساعدة الأسر المتنازعة.	١٢	٣٤	٢١	١٢٥	١.٨٦	٦٢.١٨ %	٥
٢	التعاون بين فريق العاملين بمحكمة الأسرة والمؤسسات الخارجية لتيسير خدمات الأسر المتنازعة.	١٣	٣٧	١٧	١٣٠	١.٩٤	٦٤.٦٧ %	٤
٣	التعاون بين العاملين بمحكمة الأسرة لتقديم المشورة للتخصصات الأخرى.	١٧	٣١	١٩	١٣٢	١.٩٧	٦٥.٦٧ %	٣
٤	التعاون بين العاملين وإدارة محكمة الأسرة من أجل تطوير الأداء المهنى بشكل مستمر.	١٠	٣٦	٢١	١٢٣	١.٨٣	٦١.١٩ %	٧

٥	التعاون بين العاملين بمحكمة الأسرة لتحقيق التوازن الأسرى لمواجهة المشكلات الأسرية.	١٩	٣٤	١٤	١٣٩	٢.٠٧	٦٩.١٥ %	١
٦	التعاون بين العاملين بمحكمة الأسرة لتقديم الخدمات كحق لأطراف النزاع وليس منحة.	١٠	٣٧	٢٠	١٢٤	١.٨٥	٦١.٦٩ %	٦
٧	التعاون بين العاملين بمحكمة الأسرة لتحديد طبيعة النزاعات الأسرية.	١٥	٤٠	١٢	١٣٧	٢.٠٤	٦٨.١٥ %	٢
٨	التعاون على دراسة البيئة الاجتماعية والثقافية للأسر المتنازعة.	٩	٣٧	٢١	١٢٢	١.٨٢	٦٠.٦٩ %	٨
مجموع الاوزان الكلى					١٢٩			
المتوسط المرجح الكلى						١.٩٢		
الدرجة النسبية الكلية							٦٤.١٧ %	

١- يتضح من هذا الجدول أهم صور التعاون بين العاملين بمحكمة الاسرة لمواجهة المشكلات الاسرية، وذلك بقوة نسبية قدرها (٦٤.١٧%) وهى نسبة متوسطة، ومجموع أوزان قدره (١٢٩) ومتوسط مرجح قدره (١.٩٢)، والتي جاءت عباراتها مرتبة حسب شدتها تنازليا كالاتى:

١- جاء فى الترتيب الاول: التعاون بين العاملين بمحكمة الأسرة لتحقيق التوازن الأسرى لمواجهة المشكلات الأسرية وذلك بقوة نسبية قدرها (٦٩.١٥%) وبمجموع اوزان قدره (١٣٩) وبمتوسط مرجح قدره (٢.٠٧)، وقد يرجع هذا إلى التعاون بين العاملين بمحكمة الأسرة لمواجهة المشكلات الأسرية

٢- جاء فى الترتيب الثانى: التعاون بين العاملين بمحكمة الأسرة لتحديد طبيعة النزاعات الأسرية وذلك بقوة نسبية قدرها (٦٨.١٥%) وبمجموع اوزان قدره (١٣٧) وبمتوسط مرجح قدره (٢.٠٤)، وقد يرجع هذا إلى التعاون بين العاملين بمحكمة الأسرة لمعرفة النزاعات الأسرية

٤_جاء فى الترتيب السابع: التعاون بين العاملين وإدارة محكمة الأسرة من أجل تطوير الأداء المهنى بشكل مستمر وذلك بقوة نسبية قدرها (٦٩.١٥%) وبمجموع اوزان قدره (١٢٤) وبمتوسط مرجح قدره (١.٨٣)، وقد يرجع هذا إلى تطوير الأداء المهنى بين العاملين وإدارة محكمة الأسرة

٣- جاء في الترتيب الثامن والاخير: التعاون على دراسة البيئة الاجتماعية والثقافية للأسر المتنازعة. وذلك بقوة نسبية قدرها (٦٠.٦٩%) وبمجموع اوزان قدره (١٢٢) وبمتوسط مرجح قدره (١.٨٢)، وقد يرجع هذا إلى دراسة البيئة الاجتماعية والثقافية للأسر المتنازعة

وتتفق نتائج هذا الجدول مع بعض نتائج الدراسات السابقة مثل دراسة (دراسة إسماعيل مصطفى ىسالم ٢٠٠٥) التي تؤكد على بلورة وتحسين التكامل

الوظيفى للإخصائي الإجتماعى والنفسى والقانونى فى الممارسة المهنية بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية ومحكمة الأسرة من خلال التأهيل المهنى للعاملين بمحاكم الاسرة

جدول (١٠) صور التنسيق بين العاملين بمحكمة الاسرة ن=٦٧

م	صور التنسيق	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
		نعم	الى حد ما	لا				
١	التنسيق بين العاملين بمحكمة الأسرة من أجل المعرفة والإدراك والإلمام بالتشريعات الخاصة بالمحكمة.	١٥	٣٢	٢٠	١٢٩	١.٩٢	٦٤.١ %٧	٥
٢	التنسيق بين العاملين بمحكمة الأسرة لتقديم التقارير عن الحالة وكافة الملابسات التي تحيط.	١٤	٣٦	١٧	١٣١	١.٩٥	٦٥.١ %٧	٣
٣	التنسيق بين العاملين بمحكمة الأسرة لتصحيح الأفكار والإتجاهات الخاطئة لدى أطراف النزاع.	١٧	٢٩	٢١	١٣٠	١.٩٤	٦٤.٦ %٧	٤
٤	التنسيق بين العاملين بمحكمة الأسرة لتسهيل الإجراءات على الأطراف المتنازعة.	٨	٣٧	٢٢	١٢٠	١.٧٩	٥٩.٧ %٠	٨
٥	تنسيق العمل بين أعضاء فريق العاملين بمحكمة الأسرة وإدارة المحكمة ذاتها.	١٧	٣٦	١٤	١٣٧	٢.٠٤	٦٨.١ %٥	١
٦	معاونة فريق العاملين لقضاة الأحوال الشخصية في بحث العوامل المسببة للنزاع الأسرى.	١٤	٣١	٢٢	١٢٦	١.٨٨	٦٢.٦ %٨	٦
٧	التنسيق بين فريق العاملين بمحكمة الأسرة والأسر المتنازعة.	١٣	٤١	١٣	١٣٤	٢.٠٠	٦٦.٦ %٦	٢

٨	التنسيق بين فريق العاملين بمحكمة الأسرة وطرفى النزاع للتعرف والإطلاع على قوانين الأسرة.	١٠	٣٦	٢١	١٢٣	١.٨٣	٦١.١ %٩	٧
	مجموع الاوزان الكلى				١٢٨.٧٥			
	المتوسط المرجح الكلى					١.٩١		
	الدرجة النسبية الكلية						٦٤.٠٥ %	

يتضح من هذا الجدول أهم صور التنسيق بين العاملين بمحكمة الاسرة لمواجهة المشكلات الاسرية، وذلك بقوة نسبية قدرها (٦٤.٠٥%) وهى نسبة متوسطة، ومجموع أوزان قدره (١٢٨.٧٥) ومتوسط مرجح قدره (١.٩١)، والتي جاءت عباراتها مرتبة حسب شدتها تنازليا كالاتى:

١- جاء فى الترتيب الاول: تنسيق العمل بين أعضاء فريق العاملين بمحكمة الأسرة وإدارة المحكمة ذاتها وذلك بقوة نسبية قدرها (٦٨.١٥%) وبمجموع اوزان قدره (١٣٧) وبمتوسط مرجح قدره (٢.٠٤)، وقد يرجع هذا إلى ترتيب العمل بين العاملين بمحكمة الأسرة وإدارة المحكمة

٢- جاء فى الترتيب الثانى: التنسيق بين فريق العاملين بمحكمة الأسرة والأسر المتنازعة. وذلك بقوة نسبية قدرها (٦٦.٦٦%) وبمجموع اوزان قدره (١٣٤) وبمتوسط مرجح قدره (٢.٠٠)، وقد يرجع هذا إلى التعامل بين العاملين بمحكمة الاسرة والاسرالمتنازعة

١- جاء فى الترتيب السابع: التنسيق بين فريق العاملين بمحكمة الأسرة وطرفى النزاع للتعرف والإطلاع على قوانين الأسرة.وذلك بقوة نسبية قدرها (٦١.١٩%) وبمجموع اوزان قدره (١٢٣) وبمتوسط مرجح قدره (١.٨٣)، وقد يرجع هذا إلى التعاون بين العاملين بمحكمة الأسرة وطرفى النزاع للتعرف والإطلاع على قوانين الأسرة

٢- جاء في الترتيب الثامن والاخير: التنسيق بين العاملين بمحكمة الأسرة لتسهيل الإجراءات على الأطراف المتنازعة.وذلك بقوة نسبية قدرها (٥٩.٧٠%) وبمجموع اوزان قدره (١٢٠) وبمتوسط مرجح قدره (١.٧٩)، وقد يرجع هذا إلى تسهيل العامين الإجراءات على الأطراف المتنازعة

وتتفق نتائج هذا الجدول مع بعض نتائج الدراسات السابقة مثل دراسة (دراسة عبير محمد مختار السيد٢٠١٠) التي تؤكد على التعرف علي طبيعة العلاقة بين الأخصائي وجماعة فريق العمل بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية، وتحديد الدور الفعلي للأخصائي الاجتماعي مع جماعة فريق العمل

جدول (١١) صور التبادل بين العاملين بمحكمة الاسرة ن=٦٧

م	صور التبادل	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
		نعم	الى حد ما	لا				
١	تنظيم حلقات نقاشية بين العاملين بمحاكم الأسرة عن أسباب المشكلات الأسرية.	١٣	٣١	٢٣	١٢٤	١.٨٥	٦١.٦٩ %	٦
٢	تبادل الخبرات بين العاملين بمحكمة الأسرة لمواجهة المشكلات الأسرية.	١٤	٣٤	١٩	١٢٩	١.٩٢	٦٤.١٧ %	٤
٣	تبادل للخبراء والمتخصصين والفنيين في العمل على حل المشكلات الأسرية.	١٧	٢٩	٢١	١٣٠	١.٩٤	٦٤.٦٧ %	٣
٤	تبادل للخطط والبرامج والسياسات للعاملين بمحكمة الأسرة لمواجهة المشكلات الأسرية.	١٠	٣٥	٢٢	١٢٢	١.٨٢	٦٠.٦٩ %	٧
٥	فتح قنوات تواصل وحوار مستمر بين العاملين بمحكمة الأسرة.	١٧	٣٧	١٣	١٣٨	٢.٠٥	٦٨.٦٥ %	١
٦	إتفاق على تحقيق أهداف محددة عند تنفيذ برامج الخاصة بمواجهة المشكلات الأسرية.	١٠	٣٢	٢٥	١١٩	١.٧٧	٥٩.٢٠ %	٨
٧	تبادل للموارد والإمكانيات بين العاملين بمحاكم الأسرة لمواجهة المشكلات الأسرية.	١٦	٣٨	١٣	١٣٧	٢.٠٤	٦٨.١٥ %	٢
٨	تبادل للمعلومات بين العاملين بمحاكم الأسرة لإيجاد الحلول للمشكلات الأسرية.	١١	٣٦	٢٠	١٢٥	١.٨٦	٦٢.١٨ %	٥
	مجموع الاوزان الكلى				١٢٨			
	المتوسط المرجح الكلى					١.٩٠		

الدرجة النسبية الكلية						٦٣.٦٨ %	

يتضح من هذا الجدول أهم صور التبادل بين العاملين بمحكمة الاسرة لمواجهة المشكلات الاسرية، وذلك بقوة نسبية قدرها (٦٣.٦٨%) وهى نسبة متوسطة، ومجموع أوزان قدره (١٢٨) ومتوسط مرجح قدره (١.٩٠)، والتي جاءت عباراتها مرتبة حسب شدتها تنازليا كالاتى:

١- جاء فى الترتيب الاول: فتح قنوات تواصل وحوار مستمر بين العاملين بمحكمة الأسرة.وذلك بقوة نسبية قدرها (٦٨.٦٥%) وبمجموع اوزان قدره (١٣٨) وبمتوسط مرجح قدره (٢.٠٥)، وقد يرجع هذا إلى وحوار مستمر بين العاملين بمحكمة الأسرة

٢- جاء فى الترتيب الثانى: تبادل للموارد والإمكانيات بين العاملين بمحاكم الأسرة لمواجهة المشكلات الأسرية. وذلك بقوة نسبية قدرها (٦٨.١٥%) وبمجموع اوزان قدره (١٣٧) وبمتوسط مرجح قدره (٢.٠٤)، وقد يرجع هذا إلى تبادل العاملين بمحكمة الى تبادل للموارد والإمكانيات لحل المشكلات الاسرية

٣- جاء فى الترتيب السابع: تبادل للخطط والبرامج والسياسات للعاملين بمحكمة الأسرة لمواجهة المشكلات الأسرية.وذلك بقوة نسبية قدرها (٦٠.٦٩%) وبمجموع اوزان قدره (١٢٢) وبمتوسط مرجح قدره (١.٨٢)،وقد يرجع هذا إلى .عمل خطط والبرامج والسياسات للعاملين بمحكمة الأسرة لمواجهة المشكلات الأسرية

٤- جاء في الترتيب الثامن والاخير: إتفاق على تحقيق أهداف محددة عند تنفيذ برامج الخاصة بمواجهة المشكلات الأسرية. وذلك بقوة نسبية قدرها (٥٩.٢٠%) وبمجموع اوزان قدره (١١٩) وبمتوسط مرجح قدره (١.٧٧)، وقد يرجع هذا إلى استخدام اهداف محددة عند تنفيذ برامج الخاصة بمواجهة المشكلات الأسرية

وتتفق نتائج هذا الجدول مع بعض نتائج الدراسات السابقة مثل دراسة (دراسة سعاد حلمى عبد الغنى حسن (٢٠٠٧) التي تؤكد على التعرف الادوار والمداخل التى يستخدمها الإخصائى الإجتماعى فى التعامل مع المنازعات الزواجية فى محاكم الأسرة

عاشراً- قائمة مراجع الدراسة

١. صالح حسن العقيدى (٢٠٠٨): اثر التفكك الأسرى علي جنوح طلاب المدارس الثانوية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

٢. محمد محمود الجوهري وعبد الحميد عبد المحسن (١٩٩١): العمل الفريقي في الممارسات الخدمة الاجتماعية، ورقة عمل منشورة بالمؤتمر العلمي الرابع, كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم.

٣. المجلس القومى للطفولة والامومة (٢٠٠٤): محكمة الاسرة، القاهرة , المجلس القومى للطفولة والامومة.

٤. على سالم (٢٠٠٧): آلية التنسيق والتكامل بين الأجهزة الأمنية المختلفة لتأمين المنشآة السياحية وتحقيق الأمن السياحى، الحلقة العلمية- الأمن السياحى بالتعاون ومع وزارة الداخلية المصرية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٥. إسماعيل مصطفى سالم (٢٠٠٠): مقومات الإعداد العلمى والمهنى للإخصائى الإجتماعى الذى يعمل مع المشكلات الأسرية بمحاكم الأحوال الشخصية, بحث منشور بالمؤتمر السنوى الحادى عشر، جامعة القاهرة فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، الجزء الاول.

٦. إسماعيل مصطفى سالم (٢٠٠٤): متصفات البرنامج التأهيلى لإعداد الإخصائيين الاجتماعين للعمل مع المنازعات الاسرية بمحاكم الاسرة، بحث منشور بالمؤتمر الخامس، جامعة القاهرة فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية.

٧. إسماعيل مصطفى سالم (٢٠٠٥): النسق القضائى والخدمة الاجتماعية بحث منشور بالمؤتمر العلمى الثامن عشر, جامعة حلوان، كلية الخدمة الإجتماعية، المجلد الأول.

٨. سميرة إبراهيم الدسوقى (٢٠٠٦): الأبعاد المرتبطة بمشكلات النزاعات الزواجية المتصدعة بحث منشور بالمؤتمر العلمى التاسع عشر, جامعة حلوان, كلية الخدمة الاجتماعية.

٩. عبير محمد مختار (٢٠١٠): تصور مقترح لدور الأخصائي الاجتماعي مع جماعة فريق العمل بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة الأسرة، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

١٠. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩): التقرير التحليلي للنشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق، القاهرة، مطابع الجهاز.

١١. جودت عطوى (٢٠٠١): الإدارة التعليمية والاشراف التربوى أصولها وتطبيقاتها، عمان، الدار العلمية الدولية.

١٢. هدى عبدالفتاح (١٩٩٦): المدخل الى تنظيم المجتمع، الفيوم، دار المروة للطبع والتشر.

١٣. إبراهيم بيومى مرعى وآخرون (١٩٩٣): العمل مع الجماعات وتطبيقاته فى الخدمة الاجتماعية، القاهرة، المكتب العربى.

١٤. أحمد صادق رشوان (٢٠٠٥): التكامل بين الجمعيات الأهلية وتمكين المرأة المعيلة، بحث منشور بالمؤتمر العلمى الثامن عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

١٥. أحمد شفيق السكرى (٢٠٠١): قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الايكندرية.

١٦. البسيوني عبد الله جاد البسيوني (٢٠٠٥): الأبعاد الاجتماعية لقانون الأحوال الشخصية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ بمحكمة الأسرة، المؤتمر الدولي لقسم علم النفس، جامعة طنطا.

١٧. واصف عبدالوهاب البكري (٢٠٠٧): سلطة القاضي في الحد من المنازعات الأسرية، أعمال المؤتمر القضائي الشرعي الأول، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

١٨.ماهر ابو المعاطى علي وآخرون (٢٠١٠): الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الأسرة والطفولة، القاهرة، زهراء الشرق.

١٩.السيد رمضان (٢٠٠٧): إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

٢٠.حمدى منصور (١٩٩٢): قياس الشعور بالاغتراب بين الزوجين كمحك في تشخيص حالات النزاعات الزوجية، المؤتمر العلمى السادس، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٢١. Dean Sandra (1991): job stress and job satisfaction an analysis of contributing factors for counselors in a court minded family conciliation services, Canada, University of Montana.

٢٢. Mullane Graham (1997): Evidence of social science Research law practice and options in the family court of Australia, USA, University of Nevada Reno.

٢٣. Richardson Tomas (2002): An analysis of the New York county family court work group and its implementation of the New York state family protection and domestic violence intervention Act of 1994, USA, university of New York.

٢٤. Roberts Melanie (2003): New Zealand's Family Court, Reflections for the Family law ACT of England Wales.

٢٥. Mantle Grey& Crotchety Alan (2004): Social Work and Child Centered Family Court Mediation United Kingdom, Oxford University.

٢٦. Neil Thompson (2000): Understanding Social Work Preparing for Practice, UK, MacMillan Press.